أثر الشراكة الأجنبية على المؤسسة الخاصة الجزائرية
دراسة ميدانية بمؤسسة «SAMSUNG «SAMHA»

د/ قرواني محمد الامين
جامعة سطيف

أ/ دريدي فاطمة
جامعة بسكرة

الملخص :

اضطرت الجزائر للبحث عن الحلول الممكنة التي تواجه الاقتصاد الوطني، ولذلك بفتح أبواب لعدة مشاريع تساهم بشكل آو بآخر في تنمية وتطوير اقتصادها، ونذكر على سبيل المثال: الاستثمار والشراكة حيث أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا بهذه الأخيرة، حيث عقدت اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي الذي يهدف إلى توفير إطار للحوار السياسي والثقافي، والاقتصادي لتعزيز علاقات التعاون وتوسيع الاندماج لمغاربي وتسهيل حركية الموارد البشرية في إطار الإجراءات الإدارية ،وترقية التعاون في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.

Résumé :

L'Algérie a été forcée de rechercher des solutions possibles à l'économie nationale et a donc ouvert la porte à plusieurs projets qui contribuent d'une manière ou d'une autre au développement de son économie. Par exemple, le gouvernement algérien a accordé une grande attention à l'investissement et au partenariat. Fournir un cadre de dialogue politique, culturel et économique pour renforcer les relations de coopération et élargir l'intégration au Maghreb et faciliter la mobilité des ressources humaines dans les procédures administratives et promouvoir la coopération dans les domaines économique, social, culturel et financier.

مقدمة

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تسارع الأحداث بشكل لم تعرف البشرية مثيلاتها في تاريخها

سيما في المجال العلم والتكنولوجيا ،وقد ساهمت هذه الأحداث في إعادة قولبة الأنماط المعيشية والتفكير والسلوكيات في الدول الغربية، وما كان ذالك ليحدث لولا تحديات التي دفعت قادة هذه الدول إلى إيجاد صيغ جديدة للعلاقات فيما بينها، في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسة، من شأنها محو مظاهر الحروب من ذاكرة الدول وإشاعة ثقافة السلم والوصول بالفرد إلى أعلى درجات الرفاه.

إلا أن هذه الأهداف النبيلة لم تظهر بنفس الدرجة في السياسات التنموية التي انتهجتها غالبية الدول النامية ومنها الجزائر، حيث عرفت تحولات عميقة في سياستها الاقتصادية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا والذي يهدف من ورائها إلى مساعدة المؤسسات الجزائرية التابعة إلى القطاع الصناعي العام والخاص وذلك من اجل جعلها قادرة على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وسياستها الانفتاح الاقتصادي وما يترتب عليها من ضرورة فتح الأسواق للمنافسة الأجنبية.

1- الإشكالية

اضطرت الجزائر للبحث عن الحلول الممكنة التي تواجه الاقتصاد الوطني، ولذلك بفتح أبواب لعدة مشاريع تساهم بشكل آو بآخر في تنمية وتطوير اقتصادها، ونذكر على سبيل المثال: الاستثمار والشراكة حيث أولت الدولة الجزائرية اهتماما بالغا بهذه الأخيرة، حيث عقدت اتفاق الشراكة بين الاتحاد الأوربي الذي يهدف إلى توفير إطار للحوار السياسي والثقافي ،والاقتصادي لتعزيز علاقات التعاون وتوسيع الاندماج لمغاربي وتسهيل حركية الموارد البشرية في إطار الإجراءات الإدارية، وترقية التعاون في الميدان الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والمالي.

وقد دخل ذلك الاتفاق حيز التنفيذ اعتبارا من شهر سبتمبر 2005، وله أهمية بالغة لما ترتب عنه بعد 12 سنة من إقامة منطقة حرة للحركية الاقتصادية المتعلقة بالسلع والخدمات، ورؤوس الأموال وكفاءات الأيدي العاملة والمنظومة المؤسساتية، وما يرتبط بها تحديد المبادلات التجارية، وانسياب رؤوس الأموال واستقطاب الأيدي العاملة الماهرة والكفاءات ذات الخبرة العالية.

ومن خلال ما سبق ذكره سنحاول دراسة هذا الموضوع انطلاقا من التساؤل الرئيسي التالي:

ما أثر الشراكة الأجنبية على المؤسسات الجزائرية الخاصة؟

ويندرج تحت هذا السؤال عدة تساؤلات فرعية أخرى:

*كيف تساهم الشراكة الأجنبية داخل المؤسسة الخاصة في تحسين أداء الموارد البشرية ؟

*هل تعمل الشراكة الأجنبية داخل المؤسسة الخاصة على حماية المنتوج المحلي للمؤسسة

الخاصة ؟

*هل تحسن الشراكة نوعية الإنتاج بتزويد المؤسسة الخاصة بالمعدات والتجهيزات التكنولوجية؟

2-أسباب اختيار الموضوع

-وجود رغبة داخلية لمجموعة البحث لتناول هذا الموضوع وفهم أكثر للظاهرة .

-البحث في مجال التخصص كون الموضوع في مجال التنظيم إذ يهتم بدراسة الشراكة داخل المؤسسة .

-كون الموضوع جديد نسبيا وقلة الدراسات في هذا المجال باعتبارها ظاهرة جديدة ظهرت حديثا في الجزائر، وظهور حاجة الباحثين لدراسة هذا الموضوع.

-محاولة التعرف على الخدمات التي تقدمها الشراكة للاقتصاد الوطني ومدى استفادة المؤسسات من خبراتها وتكنولوجيتها.

-محاولة الاطلاع على الانعكاسات التي تنجر من وراء عقد الشراكة سواء بالإيجاب أو السلب، وما تحمله من إفرازات وعواقب على الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

3-أهمية الدراسة

***الأهمية العلمية:** إثراء المكتبة الجامعية بالمواضيع والدراسات المتخصصة.

تم اختيارنا هذا الموضوع بسب قلة البحوث والدراسات واكتسابه جانبا من الأهمية العلمية لدى الاقتصاديين والسوسيولوجيين في ظل الظروف الحالية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية المنتهجة في خضم هذه التحولات العالمية.

***الأهمية الاقتصادية** : وضع وتحديد تصور سوسيولوجي حول واقع الشراكة الأجنبية في المؤسسة الجزائرية الخاصة ،ومحاولة معرفة نتائجها على هذه الأخيرة على الاقتصاد الوطني.

***الأهمية السياسية** : قد تساهم في توضيح بعض الرؤى المتعلقة بالشراكة الأجنبية وذلك تدعيما للايجابيات أو تفاديا للسلبيات التي قد تنجم عن تجسيد هذه الشراكة، بالإضافة قد تعتبر هذه الدراسة مقدمة لمزيد من الدراسات واستكمال عملية البحث من خلال دراسة الآثار التي تفرزها اتفاقيات الشراكة الأجنبية بعد دخولها حيز التنفيذ.

4-أهداف الدراسة

*الإقتراب من الواقع الاقتصادي والصناعي .

*دراسة وتحليل الجوانب الأساسية لاتفاق الشراكة الأورو-جزائرية.

*التعرف على المكاسب والايجابيات المتعلقة باتفاق الشراكة.

*الوقوف على المعوقات والسلبيات المرتبطة باتفاق الشراكة.

*إبراز البدائل التاهيلية لتعظيم مكاسب الاقتصاد الوطني الجزائري.

*استشراق الاتجاهات المستقبلية لتطوير الاقتصاد الجزائري والاقتصاديات المغاربية في ظل التجارة الحرة الاورمغاربية.

*دراسة تأهيل الاقتصاديات العربية من خلال المشاركة مع دول الاتحاد الأوروبي والتكتلات الاقليمة الأخرى.

*بحث إمكانيات تقديم مبادرات عربية بديلة ،وتنشيط العمل الاقتصادي المشترك وابتكار مداخل وبدائل جديدة لذلك.

5- تحديد مفاهيم الدراسة

المؤسسة الصناعية- المؤسسة الخاصة الشراكة- الشراكة الاورو- متوسطية - الاستثمار الأجنبي

الجانب النظري

أ-تعريف المؤسسة الصناعية:

إن كلمة المؤسسة تعني في علم الاجتماع مجموع الأحكام والقوانين التي تحدد السلوك ،والعلاقات الاجتماعية في المجتمع وقد استعمل **اوغست كونت** اصطلاح المؤسسة في نواحي كثيرة فتكلم عن المؤسسة العائلية ، الثقافية ، التربوية ، الاقتصادية، كما استعمل **هربرت سبنسر** هذا المصطلح إذ قال بان المؤسسة يمكن أن تشبه بالعضو أو الجهاز الذي ينجز وظائف مهمة للمجتمع.[1]

ويعرفها محمد السعيد أوكيل من الناحية الاقتصادية بأنها:عناصر الإنتاج البشرية والمالية التي تستخدم وتسير بهدف إنتاج الموارد والسلع والخدمات وكذلك بيعها وتوظيفها بفاعلية.[2]

أما المؤسسة الصناعية عند **عبود صموئيل** :هي شكل اقتصادي وتقني وقانوني لتنظيم العمل المشترك للعاملين فيها، وتشغيل أدوات الإنتاج وفقا الأسلوب المحدد لتقسيم العمل الاجتماعي بغية توفير وسائل إنتاج أو إنتاج سلع للاستهلاك...[3]

ونجد بريف يعرف المؤسسة الصناعية بأنها :ذلك النوع من التعاون بين الناس الذي يؤدي إلى تكوين علاقة اجتماعية نوعية متميزة.[4]

ب -تعريف المؤسسة الخاصة:

تعرف المؤسسة الخاصة عند رشيد واضح على أنها: وسيلة يتم بمقتضاها التنازل أو بيع أصول المؤسسة العمومية إلى مؤسسات أو أشخاص طبيعيين خواص.[5]

ويحدد القانون الجزائري التحول عن الملكية العامة للدولة لصالح أشخاص آخرين سواء تعلق

الأمر بنقل الملكية أو تحويل التسيير، عن طريق الصيغ النقدية التعاقدية التي تحدد الأساليب والطرق.[6]

وهي كل منشاة منبثقة عن فرد أو مجموعة أفراد برأس مال مستقل عن الدولة أي ملك خاص يتولى صاحبه تنفيذ سياسيته التي يرسمها وذلك بهدف تامين المصلحة الخاصة به، مثل تامين الربح المادي وهذا يعني أن المؤسسة الخاصة لا تخدم الصالح العام صالح الخاص ،كما تحكمها أنظمة خاصة يضعها مجلس إدارة المؤسسة إلا أن هذه الأنظمة و القوانين يجب أن لا تخالف قانون العمل العام والنظام العام في الدولة [7]

ج –تعريف الشراكة:

يعرفها ben broyal : الشراكة هي علاقة عمل بين شركتين على الأقل تنشا على مبدأ الثقة ، تقاسم المخاطر حتى يتم التعاون لتطوير نشاطات محددة الغاية مزدوجة بمساهمة تكنولوجية تسييرية لضمان استقرار المؤسسة.[8]

ويشير **Reich mank/ el Hamel** بأنها الوسيلة الوحيدة المفضلة للدخول والاستفادة من التكنولوجيا الجديدة، وكفاءة التسيير، وإقامة أسواق جديدة راقية، التطور، المراقبة، والوصول إلى درجة التنافسية.[9]

وحسب **قاموس التسيير**: الشراكة هي نوع من التعاون الدائم بين المؤسسات

المستقلة والتعاون الثانوي المخصص الذي يوجد بين مؤسستين بصفة دائمة يمكن إشهارها، وخاصة لما ترتكز المبادلات على علاقات التعاون المتعلقة بالإعلام المتواصل ،المهارات المشتركة وتبادل الموظفين.[10]

وحسب **فرنسوا برادوكس francois bradoux** تعرف على أنها نموذج من العلاقات الخاصة التي تقوم فيها مؤسستين بتكوين روابط متينة في اغلب الأحيان تكون طويلة المدى، وتتعدى إطار العلاقات التجارية العادية والتي لها هدف تقديم أحسن خدمة للزبون النهائي .[11]

د–مفهوم الشراكة الاورو– متوسطية :

يحدد **ناصيف حتى** مفهوم الشراكة الاورو– متوسطية بأنها: نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها قريبة المدى ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية.[12]

أما مفهوم الشراكة الاورو–متوسطية من وجهة نظر الاورو بين: فهي توسيع الدعم الأوروبي للدول التي تعاني من مشاكل عديدة، وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي العالمي ، ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق الانفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم .[13]

مفهوم الشراكة الاورو–متوسطية من وجهة نظر الدول الواقعة جنوب البحر المتوسط :فهي

وسيلة أساسية لمواكبة التحولات الجديدة في المنطقة مما يتطلب تغيرات جذرية في بياناتها الاقتصادية والاجتماعية ويفترض أن تقوم الشراكة بين طرفين على مبدأ المصالح المشتركة.[14]

هـ- الاستثمار الأجنبي:

ويقصد به عندما يكون فائض في رأس المال في بعض البلدان ويرغب في التوظيف ، والحصول على عائد في بلدان أخرى تعاني من العجز، وتحتاج إليه لزيادة الإنتاج والتشغيل في الاقتصاد وقد لا يرتبط الأمر بالفائض أو العجز ولكن بمجرد البحث عن مكان امن وعائد مجرى باعتبار أن رأس المال لا وطن له ، وتعتبر الدولة المصدرة لرأس المال بقيمة في مرحلة معينة ، ودائمة لعائده وقيمته في المرحلة التالية وبالرغم من أن التجارة الدولية تعتبر من أقدم وأكثر نشاطات المعاملات الدولية انتشارا، فان الاستثمار الأجنبي بما يترتب عليه من تحويل أصول مالية وقوة شرائية بين الحدود وهو أكثرها أهمية وديناميكية.[15]

و-الاستثمار الأجنبي : هو استخدام رأس المال في احد المجالات المسموح بها في

بلدان الاتحاد المغرب العربي، والاستثمار في الجزائر على وجه الدقة والتحديد هو برنامج انتخابي للسيد عبد العزيز بوتفليقة الذي زكاه الشعب الجزائري في الانتخابات الرئاسية القائمة والذي أصبح الآن بعد تزكية الشعب و بأغلبية ساحقة برنامج الأمة الجزائرية بأكملها.[16]

الإجراءات المنهجية للدراسة

- المنهج المستخدم:

يعتبر المنهج المستخدم من العناصر الأساسية التي ينبغي توفرها في أي دراسة علمية لأهميته حيث انه يوجه الباحث نحو الوصول إلى الأهداف العامة وللتحقق من الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة فالنهج عبارة عن مجموعات من العمليات والخطوات التي يتبعها الباحث في تحقيق بحثه.[17]

زد على ذلك أننا أردنا الاستعانة بمنهج أخر ليساعدنا في دراستنا الحالية، فمنهج دراسة الحالة من احد ابرز المناهج في البحث الاجتماعي ويطلق عليه المنهج المونوغرافي، والمنوغرافي تعني وصف موضوع منفرد وعند علماء الاجتماع الفرنسيين يقصد بها القيام بدراسة وحدة مثل الأسرة ، القرية ، المصنع، دراسة مفصلة ومستفيضة للكشف عن جوانبها المتعددة والوصول إلى التعميمات التي تنطبق على غيرها من الوحدات المتشابهة .

ومن خلال هذا المنهج سنحاول أن نستفيض في الدراسة ونجمع اكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة ،وذلك قصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها.

- محددات الدراسة

1-المجال المكاني:مؤسسة «Samsung-Samha»

2- المجال الزماني: تمت هذه الدراسة خلال الفترة الممتدة من جانفي 2010/ إلى غاية مارس2010

3-المجال البشري:

مجتمع البحث: يبلغ عدد عمال المؤسسة محل الدراسة 930عامل منها إطارات عليا وعمال صيانة وتقنيين وأعوان امن بحيث ينقسم عمال الوحدة كما يلي:

- إداريين:36عامل.
- عمال الصيانة والتنفيذ 887
- أعوان امن43.

عينة البحث

وفي هذه الدراسة اعتمدنا على العينة الطبقية العشوائية المنتظمة حيث تكون مفردات جمهور البحث معروف ومتجانسة وفق فئات في الصفة المراد دراستها، ثم يقوم الباحث باختيار عينة عشوائية بسيطة أو منتظمة و نأخذ نفس النسبة من كل قسم.

ونظرا لطبيعة موضوع دراستنا استلزم علينا اختيار هذا النوع من العينة حيث أن القسم الذي يتواجد فيه عدد كبير من العمال، هو قسم الإنتاج الذي يتراوح عدد العمال فيه887 وينقسم هذا الجزء إلى 7 وحدات:عدد العمال في قسم: réfrigérateur(201عامل)، ومن هنا يمكن القول أننا أخذنا نسبة 15 % من العدد الإجمالي للعمال بالمؤسسة في جزء الإنتاج فنتحصل على ما يقارب 125 عامل فنأخذ من قسم:réfrigérateur ما يعادل 30 عامل

وقسم: t.v ما يعادل 17 عامل.

وقسم:machine à laver ما يعادل 15 عامل.

وقسم:climatiseur ما يعادل 20 عامل.

وقسم: injection plastique et polystyrène ما يعدل 17 عامل.

وقسم:monteur ما يعادل 10 عامل.

وقسم:gestion des stockes ما يعادل 16 عامل.

- ولكن بعد توزيع الاستمارة تم استرجاع100 استمارة، اي ما يقارب نسبة 12

-الأدوات المستخدمة

أ-المقابلة

اعتمدنا على المقابلة غير المقننة لامتيازها بالمرونة المطلقة فلا يوجد فيها تحديد للأسئلة

التي يتم توجيهها للمبحوثين، وذلك بنية الحصول على افصاحات وقراءات واتجاهات نحو الموضوع المدروس، كما تم التطرق استخدام هذه التقنية في الدراسة الاستطلاعية لصياغة الفروض التي هي موضوع الدراسة

ب- الاستمارة

وقد اشتملت استمارة البحث على مجموع الأسئلة الموجهة إلى المبحوثين وهم عمال المؤسسة الخاصة ذات الشراكة، ولقد قدمت إلى أقلية منهم وذلك بغرض تجريبها وإجراء بعض التعديلات على الأسئلة التي كانت غامضة، بعدها تم توزيع الاستمارة النهائية في الفترة اللاحقة وجمع ما يمكن جمعه طبعا

ج-الملاحظة

واستعملنا في هذه الدراسة الملاحظة البسيطة التي تعرف على أنها ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا قي ظروفها العادية دون إخضاعها للضبط العلمي، وبدون استخدام أدوات دقيقة للقياس بغاية الدقة في الملاحظة والتحلي بالموضوعية .

واستعملنا الملاحظة بغية التحقق من إجابات المبحوثين والتحقق من صحة الفرضيات .

د-الأدوات الإحصائية(أساليب المعالجة الإحصائية):

- الجداول التكرارات الإحصائية والنسبة المئوية وذلك لوصف الظاهرة وأفراد العينة وتحديد استجاباتهم من خلال المحاور الرئيسية التي تضمنتها أدوات الدراسة بواسطة النسب كالمئوية.
- حساب معامل كآي مربع وذلك لمعرفة مستوي الدلالة الإحصائية لاستجابات عينة أفراد الدراسة من خلال كل عبارة من العبارات محاور الدراسة.

- نتائج العامة للدراسة

1- أظهرت الدراسة أن مساهمة الشراكة الأجنبية داخل المؤسسة الخاصة الجزائرية في تحسين أداء الموارد البشرية يعتمد على:

- تقدم المؤسسة برامج تكوينية لصالح العمال.
- تقدم المؤسسة حوافز مادية (زيادة في الأجر، علاوات).
- تساعد التوجيه الذي يقوم به المشرفين في زيادة أداء العمال.
- تساهم الرقابة المستمرة داخل المؤسسة في رفع أداء عمالها.
- تساهم المؤسسة في تعزيز الإحساس بالمسؤولية المهنية لدى العمال.
- تساهم المؤسسة في فتح مجال للمساءلة القانونية للعمال.

و من هنا يمكن القول أن الشراكة تفتح مجال إلى برامج تكوينية لصالح العمال، و ذلك

لغرض رفع أداء العمال و تحسينه و هو أحد الأساليب الناجعة في ذلك و لها مردود على أداء العمال، و إضافة إلى :تلك التحفيزات المادية التي تمنحها للعمال مما يحسن من الحالة الاجتماعية و النفسية و يساعده على القيام بعمله على أكمل وجه.

و مع ذلك فإن المؤسسة تعتمد على أساليب صارمة داخل المؤسسة للمحافظة على الانضباط و الصرامة في العمل حيث أن التوجه و الرقابة المستمرة يغرس في ذهن العامل إتقان العمل و احترام القوانين و المعايير الخاصة في الإنتاج، زد إلى ذلك فهذا يساهم في تعزيز بالمسؤولية المهنية و عدم التلاعب و التهاون في العملية الإنتاجية داخل المؤسسة ، و إذا حدث ذلك فهذا يعرض العامل إلى المساءلة القانونية من طرف المؤسسة و هذا يعرضه إلى متاعب قد تعرقل مسيرة عمله، كل هذه الأساليب كانت ناجعة في عملية تحسين أداء العمال داخل المؤسسة.

و هذه النتيجة تجيب على التساؤل الأول من تساؤلات الدراسة الخاصة بالأساليب التي تتبعها المؤسسة ذات الشراكة لرفع و تحسين أداء العمال.

2- أظهرت الدراسة أن الشراكة الأجنبية تزود المؤسسة الخاصة الجزائرية بالمعدات و الأجهزة التكنولوجية لتحسين نوعية الإنتاج حيث أن:

- إدخال آلات جديدة للمؤسسة يساهم في تحسين نوعية الإنتاج.
- تساهم الآلة في زيادة الإنتاج.
- تساهم الآلة في تحسين نوعية الإنتاج.
- إن الآلة التي يشتغل عليها تحتاج إلى جهد فكري (معرفة، تركيز).
- تساهم الآلة في رفع القدرة الإنتاجية.
- مساهمة الخبراء في وضع تعديلات على المنتوجات لتحسين نوعيته.
- تساهم التقنيات و الأبحاث الحديثة في تحسين نوعية الإنتاج.
- تعطل الآلة يؤثر سلبا على الإنتاج.
- الآلة تساهم في احترام كميات الإنتاج في اليوم.

و هنا يمكن القول أن إدخال الشراكة آلات و أجهزة تكنولوجية حديثة يساهم بشكل كبير جدا في تحسين نوعية الإنتاج و زيادة الإنتاج و بالطبع هذه الالات تعتمد على الجهد الفكري فهي تتمحور حول المجال التقني و المعرفي فهذا يزيد في الإنتاج و تساهم في تسهيل عملية الإنتاج و تساهم في رفع القدرة الإنتاجية بشكل ملحوظ، زد على ذلك فإن تدخل الخبراء في تحليل و تحسين المنتوج أو إجراء الأبحاث فهي كلها تساهم بها الشراكة من الجانب التكنولوجي لترفع المردودية و الإنتاج.

و بهذه النتيجة فإن الإجابة على السؤال الثاني من تساؤلات الدراسة الخاصة بأن الشراكة

الأجنبية تزود المؤسسة الخاصة الجزائرية بالمعدات و التجهيزات و التكنولوجيا لتحسين نوعية الإنتاج.

3- أظهرت الدراسة أن الشراكة الأجنبية تعمل على حماية المنتوج المحلي للمؤسسة الخاصة الجزائرية، حيث أن دور الشراكة الأجنبية في حماية المنتوج يتجلى في:

- تأخذ المؤسسة في الحسبان أراء و رغبات المستهلك.
- تساهم في إدخال المنتوج للمؤسسة في المنافسة مع المنتوجات الأخرى.
- تساهم المؤسسة في وضع مكانة في السوق المحلية.
- تحقق المؤسسة متطلبات السوق من العرض و الطلب.
- تأخذ المؤسسة معايير الجودة العالمية.
- يحقق منتوج المؤسسة الرضا من طرف المستهلك.
- تساهم المؤسسة في بناء مكانة للمنتوج في السوق الخارجية.
- تحديد سعر المنتوج.
- مساهمة المؤسسة في تصدير المنتوج المصنع في الجزائر.
- تساهم المؤسسة في تحقيق استقرار المنتوج في السوق.

التوصيات:

ضرورة قيام المؤسسة الخاصة الجزائرية العاملة حاليا باستغلال الفترة المتبقية لتطبيق الشراكة في إحداث التغيرات المطلوبة و المنسجمة مع شروط اتفاقية الشراكة.

- دخول المؤسسات الجزائرية في التحالف و التشارك معا (محليا) لزيادة قدراتها التنافسية التي تمكنها من الدخول في منافسة مع الدول الأجنبية.
- إزالة المعوقات التي تواجه المؤسسات و تعزيز الجهود التي تبذل لتطبيق معايير الشراكة الدولية.
- توفير و تدفق المعلومات حول السوق و المنافسة و تقنيات الإنتاج و المعرفة المتخصصة.
- إتاحة التمويل اللازم للنمو و التطوير مع توفير الدعم الفني.
- الاهتمام بالجودة و المواصفات المطلوبة و القدرة على تطوير مكونات و تقنيات المنتج لتحقيق احتياجات و متطلبات عملاء السوق.
- تشجيع و تسهيل استخدام التقنيات الحديثة في التجارة و التسويق من خلال الشبكة العالمية "الانترنيت" لتعزيز فرص التعريف بالمنتوجات و الانتشار العالمي بالاتصال المباشر مع المستهلك و يمكن تحقيق ذلك من خلال مساعدة المؤسسات على

إنشاء مواقع لهم على الشبكة العالمية و ربطهم بمراكز اتصالهم بالمراكز العالمية من خلال الشبكة.

- الاهتمام بجميع القطاعات سواء كانت صناعية، خدماتية، زراعية.
- توظيف كل المهارات الإدارية من إنسانية، فكرية و فنية.

الخاتمة

إن موضوع الشراكة يعتبر من أهم المواضيع التي تشغل الساحة السياسية و الاقتصادية حاليا، و محاولة كشف بعض أسراره تمكننا من حصر بعض النقاط الهامة والأساسية وأهم ما يمكن قوله هو أن التأقلم مع تحديات الشراكة يفرض وجود اقتصاد قادر على المنافسة الدولية، أي يكون ناتج عن إصلاحات اقتصادية جذرية و جدية من شأنها تحقيق اندماج إيجابي مع الاقتصاد العالمي الاستفادة من الأسواق الخارجية و من تدفقات رؤوس الأموال عن طريق الاستثمار الأجنبي.

إن الشراكة لم تعد اختبارا أساسيا وإنما حتمية أملتها الظروف الاقتصادية الدولية و ضرورة عالمية تتماشيا مع متطلبات الاقتصاد الليبرالي، والشراكة تعد شكل من أشكال العولمة وإنجاحها يجب توفر مجموعة من الشروط الموضوعية والمهمة كالاستقرار السياسي والأمني، القوانين والسياسات المنهجية الملائمة و الوضعية الاقتصادية المستقرة. والشراكة كغيرها من الظواهر الأخرى تسعى لتحقيق جملة من الأهداف كاقتحام السوق، ضمان المصداقية والاستمرارية ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

ولقد عملت الجزائر على توفير الجو الملائم لمواكبة التغيرات العالمية الراهنة قصد جني أكبر منفعة من إقامة شراكة مع الاتحاد الأوربي وبذلك الاستفادة من أكبر قدر من الإيجابيات التي تمنحها لها الشراكة وتوظيفها في السياسات والميكانيزمات اللازمة لمواجهة السلبيات المترتبة عن الشراكة.

الهوامش:

1- محمد الجوهري: علم الإجتماع التنظيم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1973،ص60.

2- محمد السعيد أوكيل: وظائف ونشاطات المؤسسة الصناعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992،ص02.

3-صموئيل عبود: اقتصاد المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994،ص58

4- الطاهر أجغيل: أساليب الإتصال وعلاقته باتجاهات العامل نحو عمله، رسالة ماجستير في علم الإجتماع التنمية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 1992،ص73.

5- محمد الصغير بعلي: المؤسسات العمومية الإقتصادية في التشريع لجزائري، المعهد الوطني للدراسة والبحوث النقابية، 1988،ص45.

6- محفوظ لشعب: دراسات في الجزائر المطبعة الرسمية، الجزائر، 1993،ص60.

7- شهرزاد لبصير: عوامل الرضا الوظيفي لدى العامل الصناعي لمؤسسة المخوصصة، رسالة الماجستير في علم الإجماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2002،ص07.

8- محمد قويدري: آثار المشروعات في تحسين مستوى أداء الإقتصاد، ملتقى دولي، الجزائر والشراكة، 30 أكتوبر 2001،ص275.

9- أبو قحف عبد السلام: السياسات المختلفة في الإستثمارات الأجنبية، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، مصر، 1997،ص87.

10- عابد لمين: الشراكة الأورو-متوسطية وأثرها على تطور القطاع الصناعي في الجزائر، رسالة ماجستير في علم الإجماع تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2001،ص10.

11- عوض الله زينب حسين: اقتصاد دولي، دار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2002،ص58.

12- ناصيف : تعريفات الشراكة الأورو-متوسطية، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص94.

13- سمير محمد عبد العزيز: التكتلات الإقتصادية والإقليمية في إطار العولمة، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر، 1999،ص246.

14- ليليا منصور: الشراكة الأجنبية ودورها في تمويل قطاع المحروقات في الجزائر، رسالة ماجيستير فرع اقتصاد وتنمية، جامعة الحاج لخضر ، باتنة، 2004،ص12.

15- محمد حامد الدويدار: الإقتصاد الدولي، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997،ص56.

16- م.بودهان: الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والإعلام والنشر والتوزيع، الجزائر، 2006،ص47.

17- رشيد زرواتي: تدريبات في منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 3،2008،ص199.